

السياسة الايرانية تجاه القضية الكردية في العراق 1970–1963

سعيد خديده علو

قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، جامعة دهوك، اقليم كردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 2018/09 تاريخ القبول: 2018/11 تاريخ النشر: 2018/12 <https://doi.org/10.25271/2018.6.4.430>

الملخص:

ان موضوع السياسة الايرانية تجاه القضية الكردية في العراق من المواضيع المهمة جدا وذلك نظرا لما لهذه السياسة من دور ان ايجابيا او سلبيا على القضية الكردية في العراق، والملاحظ ان هذه السياسة كانت تتغير خلال فترة البحث تبعا لمستوى العلاقات القائمة بين البلدين مثلا ، ان ايران في بداية حكم عبدالكريم قاسم كانت تنظر بعين الريبة والقلق الى حكومة عبد الكريم قاسم بسبب توجه الاخير نحو الاتحاد السوفيتي السابق و بروز دور الحزب الشيوعي العراقي وموقف حكومته تجاه الحقوق القومية للكورد في العراق، الا ان ايران، بعد قيام ثورة ايلول عام 1961، حاولت استثمار التطورات الجديدة على الساحة العراقية لصالحها بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الكردية بهدف الضغط على حكومة عبدالكريم قاسم وإضعافها، لانها كانت تخشى من امتداد تأثيرات ثورة ايلول إلى داخل كردستان إيران، وبالتالي زعزعة الأوضاع الداخلية فيها. كانت ايران تحاول دائما لافشال مشروع اية هدنة بين القيادة الكردية والحكومة العراقية وتدفع بعض الشخصيات الى رفض المشروع مثل ما حدث عام 1964 عندما عقدت هدنة لوقف اطلاق النار بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية اذ قامت ايران بدفع مجموعة أعضاء المكتب السياسي ل(البارتي) الى رفض هدنة عام 1964 بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية بهدف احداث البلبلة للنظام العراقي. كما سعت ايران جاهدة الى خلق الازمات للنظام العراقي بعد مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة وحاولت كثيرا من اجل افشال مشروع بيان 11 اذار 1970 بين الحكومة العراقية والقيادة الكردية عن طريق تقديم الاغراءات الى القيادة الكردية لكن دون جدوى.

الكلمات الدالة: القضية الكردية، سياسة ايران، العراق، بيان 11 اذار 1970

فلقد ضمت الوزارة الأولى للحكومة الجديدة وزيراً كوردياً معروفاً هو بابا علي نجل الزعيم الكوردي المعروف الشيخ محمود البرزنجي (الحفيد)⁽³⁾، وضم مجلس السيادة، أحد الشخصيات الكوردية هو خالد النقشبندي، كما أصدرت الحكومة أمراً بالإفراج الفوري عن عدد من المعتقلين السياسيين الكورد من ضمنهم الشيخ أحمد البارزاني، الذي أمضى اثنتي عشرة سنة في السجن، رافضاً الخضوع أو تقديم عريضة استرحام إلى الملك أو نوري السعيد⁽⁴⁾.

رغبة من الحكومة الجديدة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، تم إعلان الدستور المؤقت في السابع والعشرين من تموز 1958⁽⁵⁾، الذي عد، ولأول مرة في تاريخ الدساتير العراقية العرب والكورد شركاء في الوطن، إذ نصت مادته الثالثة: "أن الكيان العراقي يقوم على أساس التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية."⁽⁶⁾ وإن أهم

1. التمهيد: ايران والقضية الكردية خلال حكم عبد الكريم قاسم 1958–1963

كان الاحتلال البريطاني للعراق (1914–1918) وخسارة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عاملاً مهماً في وضع القضية الكردية على بساط البحث من جديد⁽¹⁾. الا ان سياسة الاهمال والتمييز التي كانت تمارسها الحكومات العراقية في العهد الملكي تجاه الشعب الكوردي في كردستان الجنوبية ادى الى ان يبتهج الكورد كثيراً بقيام ثورة الرابع عشر من تموز 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم وإسقاط النظام الملكي، ففي اليوم الأول للثورة، بعث سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني إبراهيم أحمد برقية إلى قيادة الثورة، مؤكداً دعم الحزب لها وأملاً في أن تكون الجمهورية الجديدة " فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية – الكوردية إلى ما فيه خير الشعبين وتقدمهما."⁽²⁾

وجاء موقف النظام الجمهوري من الحقوق القومية للكورد موقفاً ايجابياً، من خلال عدة إجراءات قامت بها حكومة النظام الجديد،

استثمار التطورات الجديدة على الساحة العراقية لصالحها بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الكوردية بهدف الضغط على حكومة عبدالكريم قاسم وإضعافها، وبالمقابل كانت ايران تخشى من امتداد تأثيرات ثورة أيلول إلى داخل كوردستان إيران، وبالتالي زعزعة الأوضاع الداخلية فيها. وإزاء هذين الاتجاهين المتعارضين، مارست الحكومة الايرانية سياسة الحذر والترقب اذاء التطورات الجديدة في كوردستان العراق واتبعت مجموعة اجراءات للحيلولة دون اندلاع الحرب بين الدولتين، حيث قامت السلطات الإيرانية في البداية بإغلاق حدودها مع العراق امام تسلل العناصر الكوردية من والى إيران، وحشدت قواتها العسكرية على الحدود ورحلت اللاجئين الكورد العراقيين إلى طهران، فضلاً عن قيامها بإبلاغ مختاري القرى ورؤساء العشائر، بعدم اجتياز الحدود والاتصال مع العراقيين، كما قامت السلطات الايرانية في تحريض بعض زعماء العشائر الكوردية العراقية من البرادوست والهركية، أمثال رشيد لولان، ومحمود خليفة صمد، وفتح آغا الهركي، ضد القيادة الكوردية في أثناء الثورة الكوردية التي كانت تقودها القوات الكوردية في كوردستان ضد حكومة عبدالكريم قاسم⁽¹⁵⁾

يبدو ان تاخر وتردد الحكومة الايرانية في دعم الثورة الكوردية في كوردستان العراق، يرجع إلى شكوكها في عدم إمكانية القيادة الكوردية في الوقوف بوجه حكومة عبدالكريم قاسم والصمود أمام قواته، ففي اللقاء الذي جمع بين الشاه والعقيد عيسى ثذمان أكد الأخير في حديثه، بأنها فرصة لاختيار مدى إمكانية القوة الكوردية للوقوف بوجه عبدالكريم قاسم حيث أكد بالقول: "سنجربهم في البداية، فإذا ما وفقوا في هذه التجربة سنمدهم بالمساعدات أما إذا لم يكونوا بمستوى تصوراتنا فسنمنع عنهم المساعدات"⁽¹⁶⁾.

كانت للمساعدات الإيرانية للثورة الكوردية، أهمية لا يستهان بها ، إذ تمكنت القيادة الكوردية بواسطتها من السيطرة على مناطق شاسعة في كوردستان، وإنزال هزائم كبيرة بالجيش العراقي، وحول أهمية ودور هذه المساعدات للكورد، يقول عبدالله احمد رسول البشدري الذي عين مسؤولاً عسكرياً لمنطقة جوارته الحدودية في سنة1962، واحد المقربين من الملا مصطفى البارزاني: "بعد إقامة العلاقات بين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة الإيرانية، فتحت الأخيرة حدودها أمام تنقلنا ومكنتنا من شراء احتياجاتنا من الأسواق الإيرانية. وكانت تصل إلى المكتب السياسي الأسلحة والاعتدة والأدوية من الحكومة مجاناً عن طريق مدينة بانه الإيرانية"⁽¹⁷⁾، مما أدى إلى انتعاش الحركة التحررية الكوردية وارتفاع المعنويات لدى الثوار، الأمر الذي أدى الى زيادة اعداد المتطوعين وانخراط الكثير من الضباط وضباط الصف والجنود الكورد في جيش تحرير كوردستان⁽¹⁷⁾.

ويظهر مما سبق، بأن هناك مبررات عديدة دفعت بالقيادة الكوردية في كوردستان العراق إلى إقامة صلات مباشرة مع النظام الإيراني، منها:

إنجاز قدمته حكومة الثورة في العراق للكورد في تلك المرحلة هو سماحها للملا مصطفى البارزاني بالعودة إلى العراق⁽⁷⁾.

شعرت الحكومة الإيرانية بالقلق إزاء سياسة النظام الجديد تجاه القضية الكوردية، من ان تؤثر سلباً في وضع الكورد في إيران، لذا نشرت الحكومة الايرانية قواتها على طول الحدود المشتركة مع العراق⁽⁸⁾.

بدأ المسؤولون الإيرانيون والصحافة الإيرانية بشن حملة من التصريحات الملفقة حول اصل الكورد، إذ أشار الجنرال تيمور بختياري ، نائب رئيس الوزراء ورئيس جهاز السافاك الإيراني (مدير الأمن الداخلي) في تصريح له في الخامس والعشرين من تموز 1958: "بأن الأكراد أينما كانوا خارج إيران يعتبرون إيرانيين... ولغتهم هي اللغة الفارسية"⁽⁹⁾. وكاحتراز أمني وللحيلولة دون انتشار الأفكار القومية والتحررية لدى الكورد في كوردستان إيران، ولاسيما بعد عودة الملا مصطفى البارزاني إلى العراق، قامت حكومة طهران بنشر قواتها المسلحة في معظم مناطق كوردستان إيران⁽¹⁰⁾، وأغلقت حدودها الغربية المتاخمة لكوردستان العراق⁽¹¹⁾، وزادت من اضطهادها لعناصر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران لكسر شوكة المعارضة واعتقلت مئات العمال والأساتذة ورجال الدين من المدن والأرياف⁽¹²⁾.

كما شنت الصحافة الإيرانية حملة إعلامية لاذعة ضد النظام الجديد، حيث كتبت صحيفة "ترقي" الإيرانية، في عددها الصادر في الخامس عشر من كانون الأول 1958، مقالاً شنت فيه هجوماً شديداً على البارزاني وعلى الحكومة العراقية لسماحها له بالعودة وادعت بأن: "العراق أصبح مركز التآمر ضد إيران"⁽¹³⁾.

ومع بداية توتر العلاقة بين عبدالكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني، وترك الأخير بغداد في آذار 1961 واستقراره في بارزان، رأت الحكومة الإيرانية بأن الظروف مناسبة للضغط على الحكومة العراقية من خلال دعم القيادة الكوردية، فحاولت جاهدة استغلال الظروف المستجدة على الساحة العراقية وإقامة الاتصالات مجدداً مع الكورد في كوردستان العراق وحثهم على التمرد ضد الحكومة العراقية⁽¹⁴⁾.

ويبدو بأن الحكومة الإيرانية سعت إلى تحقيق هدفين في سياستها تلك فمن جهة حاولت استغلال التوتر في العلاقات بين القيادة الكوردية وحكومة عبدالكريم قاسم ومن جهة أخرى حاولت زرع الخلافات داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني من خلال زعزعة مركز البارزاني بهدف خلق انشقاق داخل صفوف القيادة الكوردية في تلك المرحلة الحساسة والخطيرة من تاريخ الحركة التحررية الكوردية في العراق.

بعد قيام ثورة أيلول الكوردية عام 1961 دخلت العلاقات العراقية-الإيرانية مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر والعداء المستمر، حيث تفاقمت خلق وضعاً جديداً في سير العلاقات العراقية الإيرانية مما أدى إلى تفاقم المشاكل الحدودية بين البلدين، فحاولت الحكومة الإيرانية

الجنرال قاسم⁽²²⁾. ورأت الحكومة الايرانية بأن سياسة الحكومة العراقية التي تقضي باستخدام الارهاب ضد الشيوعيين والقوى الديمقراطية في البلد، على حد قول صحيفة (أتش) الايرانية " بأنها خطوة تستجيب للمصالح العامة في الشرق الادنى". كما عبرت تركيا عن غضبها لاعمال عبد الكريم قاسم الذي، حسب تقدير الصحافة التركية الرسمية اطلق العنان للخطر الكوردي في البداية ثم اظهر عجزه في القضاء على الثورة الكوردية منذ ايلول 1961⁽²³⁾.

لكن رغم ذلك، فإن الحكومة الايرانية لم تقدم الى إقامة علاقات وثيقة مع العراق بسبب توجهات البعثيين العراقيين نحو الوحدة مع سوريا ومصر خصوصاً بعد مشروع الوحدة بين الدول الثلاث في 17 نيسان 1963، الذي وقفت ايران موقفاً معادياً من محاولة انشاء اي اتحاد عربي تكون للجمهورية العربية المتحدة المعادية لها دوراً كبيراً فيه⁽²⁴⁾.

ومن جانب اخر، فإن الحكومة الايرانية كانت معنية بالقضاء على الحركة التحررية الكوردية، لذا فأنها رحبت باسقاط حكومة عبد الكريم قاسم، لكنها في الوقت ذاته اصبحت بخيبة امل ازاء سياسة الحكومة الجديدة في العراق التي سارعت باجراء المفاوضات مع القيادة الكوردية، فقد وجدت ايران في قيام أي شكل من اشكال الحكم الذاتي الكوردي خطراً كبيراً يهدد سلامة أراضيها⁽²⁵⁾.

قامت الحكومة الجديدة، بعد عشرة أيام من قيام الانقلاب باجراء المفاوضات مع قادة الحركة الكوردية، وكان هدف الحكومة من هذه المفاوضات هو كسب الوقت من أجل بناء سلطتها بقوة، حيث استمرت المفاوضات ثلاثة اشهر⁽²⁶⁾. الا انها لم تفضي الى نتيجة ترضي الطرفين ولهذا بدأت الحكومة العراقية باعلان الحرب وبدء العمليات العسكرية ضد الحركة الكوردية في العاشر من حزيران 1963، وذلك عبر بيان عسكري صادر من ((المجلس الوطني لقيادة الثورة)) و كان قد سبق الاعلان عن العمليات العسكرية قيام تعاون بين كل من ايران والعراق وتركيا للقضاء على الحركة الكوردية⁽²⁷⁾ وعند البدء بالعمليات العسكرية في العاشر من حزيران، ارسلت الحكومة السورية (فوج اليرموك) بقيادة العقيد (فهد الشاعر) الى منطقة زاخو، كما وصل ضباط وفنييون اترك و ايرانيون الى العراق، ولاسيما مدينتي الموصل وكركوك للتعاون مع القوات العراقية ضد الحركة الكوردية، وقد ارتكبت الكثير من اعمال القتل ضد المدنيين والمقاتلين⁽²⁸⁾.

فقد تم الاتصال بالملحقين العسكريين الايراني والتركي في بغداد، وبحث معهما كيفية التعاون العسكري بشأن ذلك، كما تم الاجتماع مع سفير الدولتين⁽²⁹⁾. واتخذت هذه الخطوة بجدية اكبر من خلال خطة اعدت من قبل الدول الاعضاء في حلف السنو في اجتماعها الدائم في مدينة ازمير بتركيا في تموز 1963، وتقضي الخطة بمشاركة تركيا وايران في العمليات العسكرية التي ستشنها الحكومة العراقية على

سياسة الحكومة العراقية تجاه القضية الكوردية ومحاولاتها لسحق الحقوق القومية للكورد، وممارسة أنواع التمييز العنصري تجاه الكورد مما دفعت بالقيادة الكوردية أن التفكير جدياً في إيجاد وسائل أخرى للحصول على المساعدات الخارجية تمكّنها من الاستمرار في نضالها ضد ممارسات الحكومة العراقية⁽¹⁸⁾.

كما أن الحكومة الإيرانية كانت ترى في دعمها للثورة الكوردية خير وسيلة لأضعاف حكومة عبدالكريم قاسم، وإبعاد الأخطار الناجمة عن حدودها، وبالتالي يسهل عليها التخلص منه، من خلال إشاعة الفوضى في البلاد بدعم طرف ضد الآخر، وهي أفضل طريقة لأضعاف الطرفين دون تقديم خسائر ويبرر مسعود البارزاني دعم الحكومة الإيرانية للثورة الكوردية بقوله: " لأنها كانت ضد نظام قاسم الذي كرهه الشاه وتطيّر منه"⁽¹⁹⁾. ويبرر الشاه دعم حكومته للثورة الكوردية في كردستان العراق ضد الحكومة المركزية، بأنه كان نتيجة للأفعال السلبية التي كانت تقوم بها الحكومات العراقية السابقة ضد جارتها إيران كذا وضعت الثورة الكوردية، بعد نجاحاتها المتكررة، الحكومة الإيرانية أمام الأمر الواقع في تحديد موقفها منها وبعتراف الشاه نفسه، حينما أكد للكاتب المصري المشهور محمد حسنين هيكل، بأن الثورة الكوردية أصبحت أمراً واقعاً بقوله: " انني لم اخترع الثورة الكورية... ولكن وجدتها حقيقة قائمة."⁽²⁰⁾.

هكذا يتبين بأن النظام الإيراني، كان يهدف من دعمه لقيادة الحركة القومية الكوردية في كردستان العراق، إلى السيطرة على المقدرات الأساسية لها واستخدامها ضمن مخططاته لضرب حركة الشعب الكوردي ككل من جهة، وإضعاف الحكومة العراقية عن طريق الاقتتال الداخلي من جهة ثانية.

2. السياسة الايرانية تجاه القضية الكوردية في عهد الاخوين العارفي 1963-1968

جاءت نهاية حكم عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 عن طريق انقلاب قاده حزب البعث العربي الاشتراكي والضباط القوميون الناصريين وتشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، حيث عهدت برئاسة الوزراء الى احمد حسن البكر و رئاسة الجمهورية الى عبد السلام محمد عارف⁽²¹⁾ كان اسقاط نظام قاسم الموالي للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، قد افضى الى مجيء البعثيين والقوميين العرب الى السلطة مع وجود الكثير من الاشارات والدلائل عن ارتباطات القادة الجدد مع المعسكر الغربي.

ابتدت حكومتا ايران وتركيا اهتماماً خاصاً بالاحداث الجارية في العراق وكوردستان العراق، فقد استقبلت كل من طهران وانقرة نبأ الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بابتهاج كبير انعكس ذلك جلياً في الصحافة الايرانية، حيث كتبت صحيفة (سبهر) الايرانية بهذا الصدد: "ان حكم عبد الكريم قاسم كان مفعماً بروح الشيوعية ولذلك نبتهج لمقتل

الحدود والوصول الى الخط الحار من سرسنگ - خط عقرة - رواندوز، لاستطلاع اماكن تحشدات الخونة داخل الاراضي العراقية، يرجى تبليغ كافة القطاعات العراقية في منطقة الحركات الفعلية بعدم التصدي او التعرض للطائرات التركية والايروانية⁽³⁵⁾. مما يؤكد بانها كان هناك اتفاق مسبق بين هذه البلدان بشأن بدء العمليات العسكرية ضد الكورد. كما يؤكد جلال الطالباني، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني آنذاك، على تراجع الموقف الايراني من ثورة ايلول بقوله: "على الرغم من وجود الاتصال مع الحكومة الايرانية الا انها تراجعت في علاقاتها معنا عندما حدثت حركة شباط وقتل عبد الكريم قاسم، واعترفت بالحكومة الجديدة، وشكل الايرانيون مركز عمليات مشتركة بينهم وبين العراق وتركيا، مقره في كركوك لضربنا في حال تجدد القتال"⁽³⁶⁾.

وفعلًا وصل ضابط الارتباط الايراني الى كركوك في العاشر من حزيران 1963 لتنسيق الامور بين الدولتين خلال فترة هجوم الجيش العراقي على مواقع الثوار الكورد⁽³⁷⁾. وكتب الصحفي المصري محمد حسنين هيكل في حزيران 1963 حول هذا التنسيق قائلاً: "كلف الجيش العراقي حالياً الضباط الايرانيين والترك لتحديد مواقع تركز الكورد والقيام بقصفها، فالضباط الايرانيون يتمركزون في الموصل، اما الضباط الترك ففي كركوك. ولديهم اجهزة اللاسلكي ينظمون بها الاتصالات المتبادلة بين مختلف القطاعات". "وشكلت لجنة عسكرية في بغداد ضمت الضباط الترك والعراقيين والاييرانيين من مهامها تنسيق العمليات العسكرية ضد الكورد⁽³⁸⁾. ولم تكن الطائرات التركية بالتطبيقات الاستطلاعية فوق كوردستان العراق فحسب، بل شاركت فعلاً في قصف المراكز المأهولة بالسكان بقنابل النابالم مع القوات العراقية الجوية⁽³⁹⁾.

ويبدو ان هناك متغيرات خارجية وداخلية اجبرت الحكومة العراقية على التخلي عن موقفها السابق بحسم المعركة عسكرياً واللجوء الى المفاوضات مع القيادة الكوردية، فقد ارسلت الحكومة السوفيتية مذكرة الى الحكومات الثلاثة (العراقية والايروانية والتركية) في تموز عام 1963 ابدت فيها عن عدم ارتياحها للعمليات العسكرية المشتركة ضد القوات الكوردية محذراً أياها بعدم شرعية استخدام القوة المفرطة ضد الكورد، ومن جانب اخر، شهدت الساحة السياسية في العراق صراعاً حاداً بين الجناح العسكري المؤيد لاستمرار القتال، والذي كان يسانده عناصر حزب البعث العربي الاشتراكي، والجناح المدني الذي كان يؤيده عبدالسلام عارف، والذي انتهى بالايير الى ابعاد وطرد البعثيين عن السلطة في 18 تشرين الثاني 1963 والتي تعرف بالادبيات السياسية بـ "ردة تشرين"⁽⁴⁰⁾.

وهكذا أضطر عبدالسلام عارف الى تغيير موقفه من تسوية القضية الكوردية بالطرق العسكرية الى مبدأ المفاوضات خاصة بعد الانتصارات الكبيرة التي حققها الثوار الكورد على القوات العسكرية

كوردستان العراق، والسماح لسلاحها الجوي بالتوغل في الاراضي العراقية بحثاً عن مواقع المقاومة الكوردية، وان تتقدم القوات التركية باتجاه الموصل والقوات الايرانية باتجاه السليمانية وسميت هذه الخطة بـ (عملية دجلة)⁽³⁰⁾.

فقد تسربت المعلومات الى الصحافة عن الاعمال المشتركة لتلك الدول ضد القضية الكوردية، وفي 1963 اجري ممثلوا العراق وتركيا وايران عدداً من الاجتماعات في بغداد وناقشوا فيها خطط العمليات العسكرية المشتركة ضد الكورد، وحضر هذه الاجتماعات الملحقات العسكريين لكل من تركيا وايران وكذلك مجموعة من الضباط العراقيين الذين شاركوا في العمليات العسكرية ضد الكورد في عهد عبد الكريم قاسم وحسب هذه الانباء اتفقت كل من ايران والعراق استخدام القوات المسلحة المشتركة لمحاربة الكورد داخل الاراضي العراقية⁽³¹⁾.

وجرت مفاوضات مماثلة بين ممثلي هذه الدول في انقرة أيضاً، وفيها تم التوصل الى اتفاق بين الاطراف المشاركة، وحسب هذا الاتفاق فإنه يجب اغلاق الحدود بين هذه الدول قبل بدء القوات العراقية بعملياتها ضد الكورد وذلك لقطع الامدادات القادمة من سلاح ومواد غذائية وطبية من قبل الكورد في هذه الدول الى الكورد في كوردستان العراق، ومن هذا المنطلق جرت حملة اعتقالات واسعة من قبل السلطات التركية ضد الكورد بتهمة الاتصال مع القيادة الكوردية في العراق، والقيام بدعاية تخريبية بين الكورد⁽³²⁾. وحول هذه العمليات وموقف كل من ايران وتركيا من الحرب يقول وزير الخارجية العراقي انذاك طالب حسين شبيب: "ان قرار بدء العمليات الحربية كان مبيتاً واشك بشدة بسلوك صالح مهدي عماش {وزير الدفاع انذاك} فقد علمت انه بدأ بالاتفاق مع الملحقين العسكريين الايراني والتركي وبحث الامر معهما، ثم طلب مني ...، استدعاء سفيري البلدين لتوثيق أمر ابلاغهما ببدء العمليات الحربية رسمياً... وكل تلك التطورات المتتالية كانت اشبه بحلقات في سلسلة لايمكن تواليها دون اعداد مسبق..."⁽³³⁾.

واصل القادة الكورد، الذين كانوا يخوضون حرباً دفاعية ضد القوات العراقية المسلحة، العمل للتوصل الى حل سلمي للقضية الكوردية في العراق، الا ان محاولاتهم لم تجد صدى لها من جانب الحكومة العراقية، واصر عبد السلام عارف على تسوية القضية الكوردية بالطرق العسكرية⁽³⁴⁾. وقامت ايران من جانبها بتشديد الحماية على الحدود مع العراق للحيلولة دون عبور المقاتلين الكورد داخل اراضيها في حال انسحابه، بل ومنحت القوات العراقية حق العبور لحدودها عند ملاحظته الثوار الكورد، وعن مدى تنسيق الجهود والتعاون بين الحكومة العراقية و الايرانية والتركية لشن حرب ضد الحركة التحريرية الكوردية في كوردستان العراق، جاءت في برقية لوزير الدفاع العراقي الى قائدي الفرقتين الاولى والثانية بان: "تم الاتفاق مع السلطات التركية والايروانية السماح للطائرات التركية والايروانية باجتياز خط

عبدالله اسحاق). كما يؤكد عيسى ثذمان بأنه زار مقر المكتب السياسي بعد سماعه بعزم عبد السلام عارف والبارزاني على توقيع الهدنة الذي كان يعمل انذاك مستشاراً عسكرياً في السفارة الإيرانية في بغداد و مسؤولاً عن نشاط جهاز الامن الايراني في العراق، وعلى صلة ببعض العناصر القيادية في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني. ويؤكد بأنه تحدث الى ابراهيم احمد ودفعه على رفض الهدنة، وفي مقابلته مع الشاه حين عودته الى طهران، عرض عليه عيسى ثذمان قطع العلاقات مع الكورد كعقوبة على عزم البارزاني بعقد هدنة مع النظام ويشير عيسى ثذمان انه اتفق مع بعض اعضاء المكتب السياسي على معارضة الهدنة، حتى اذا ادى ذلك الى انشقاق الحزب الديمقراطي⁽⁴⁷⁾.

بعد الاتصال الايراني بالمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني دعا ابراهيم احمد الى مؤتمر حزبي الذي بدأت اجتماعاته في 4 نيسان 1964 في ماوت، وكان هدف المؤتمر حسب قول مسعود البارزاني " اعطاء الشرعية الحزبية لخصومة البارزاني ومعارضة اتفاق شباط". وبعد ان فشل مؤتمر ماوت في تحقيق أهدافه المرجوة، تبين للايرانيين بأن جماعة ابراهيم احمد لا يملكون من القوة التي يملكها البارزاني بين ابناء الشعب الكوردي، لذا بدأوا بالاتصال مباشرة مع مصطفى البارزاني، فأرسل جهاز السافاك بممثله الجنرال (منصور بور) الى البارزاني حاملاً رسالة من رئيس جهاز السافاك، موضحاً فيها بان الشاه يدعو الى معالجة القضية للحيلولة دون تطور الاحداث سلبياً وطلبوا في الرسالة اللقاء مع البارزاني لمناقشة الامر⁽⁴⁸⁾.

وافق البارزاني على اللقاء وتم تحديد موعد اللقاء في العشرين من حزيران 1964 في حاجي عمران، واكد باكروان بأن الشاه، حدد موقفه بدعم الثورة الكوردية وحمل معه قرار شاهنشاهي تضمن الغاء وابطال حكم الاعدام الصادر بحق البارزاني عام 1947، لكن من جانب آخر، كانت الحكومة الإيرانية مستمرة في تقديم المساعدات الى جماعة ابراهيم احمد ودفعه الى عدم التنازل للبارزاني⁽⁴⁹⁾. ويبدو ان هذا التحول في السياسة الإيرانية جاء نتيجة قناعة حكومتها بان اتفاقية 10 شباط لا تمثل حلاً نهائياً للقضية الكوردية في العراق، لذلك رأت بأنه من الضروري تحسين العلاقات مع قيادة الثورة الكوردية بقيادة البارزاني في المستقبل⁽⁵⁰⁾. من جانب اخر كان هناك دوافع وراء قبول البارزاني على اقامة العلاقات مع الجانب الايراني منها الحصول على الاسلحة، والتخلص من المنشقين، اضافة الى تطلع البارزاني الى ضمان استخدام ايران معبراً للوصول الى اقامة تحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، لان العلاقات الطبيعية مع ايران قد تشجع الولايات المتحدة الامريكية على اعادة النظر في موقفها "التجاهلي" تجاه القضية الكوردية في العراق⁽⁵¹⁾.

العراقية والضغط الجماهيرية الواسعة من عموم شرائح الشعب العراقي، وكذلك الرأي العام العالمي بوقف الحرب ضد الشعب الكوردي في كوردستان العراق.

دوافع المواقف الايرانية من القضية الكوردية خلال الحكم العارفي:

بعد ان ازاح عبد السلام عارف قيادات حزب البعث من السلطة في تشرين الثاني 1963 والتقرب من سياسات جمال عبد الناصر اثار بذلك حفيظة الشاه الايراني مما دفعت بالشاه الى زيادة دعمه للقيادة الكوردية بالاسلحة والخبرة والتدريب، والسماح لقوات البيشمركة باستخدام الاراضي الايرانية في هجماتها على الجيش العراقي، بالاضافة الى ذلك، استطاع الكورد من الحصول على كافة انواع المساعدات المادية والمعنوية من خلال ايران، من انصارهم وحلفاءهم في جميع انحاء العالم⁽⁴¹⁾. اي ان المساعدات الايرانية للكورد كانت تزداد وتتقصر تبعاً لموقف الشاه الايراني من النظام في العراق⁽⁴²⁾. بدأت الجولة الاولى من المفاوضات بين الحكومة العراقية والقيادة الكوردية في بلده رانيه 31 كانون الثاني 1964، والجولة الثانية في 5 شباط 1964، لتستمر المحادثات الى العاشر من شباط 1964 عندما وقع الطرفان على اتفاقية لوقف اطلاق النار. لكن ابراهيم احمد وجلال الطالباني واغلبية اعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني رفضوا الاتفاقية التي عرفت بتفافية (المشير-البارزاني) وأصبح هذا الجدل الحجر الاساس لانشقاق قاده الحركة القومية الكوردية في العراق⁽⁴³⁾.

وهناك من يرى بأنه كان لأيران دور فعال في دفع بعض اعضاء المكتب السياسي الى رفض الهدنة مع حكومة عارف، فيقول مسعود بارزاني بهذا الصدد: " عند اتفاق شباط كان ابراهيم احمد في طهران يستعد للعودة بعد رجوعه من الخارج ... وقد أخذ وعداً من سلطات الشاه في ايران بالمساندة والدعم في حالة نجاحه في احباط اتفاق شباط وزعزعة مركز البارزاني وازاحته من قيادة الحركة التحررية الكوردية"⁽⁴⁴⁾. وكانت تقارير جهاز الاستخبارات الايراني (سافاك) تروج لفكرة، ان جماعة المكتب السياسي ل(البارتي) تتمتع بالسلطة والنفوذ اكثر من البارزاني⁽⁴⁵⁾ وكانت لايران دور بارز في تغذية الانشقاق وتوسيعه، فارسلت من يخبز سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني - حينذاك - بأن عليه ومؤيديه ضرب البارزاني، وان بإمكانهم الاستناد على ايران في امداد المال والسلاح، الامر الذي لعب دوراً كبيراً في تشجيع المعارضين للاتفاقية للمضي قدماً في معارضتهم⁽⁴⁶⁾. وفعلاً عززت تطور الصلات بين المكتب السياسي للبارتي والحكومة الإيرانية الشكوك لدى البارزاني، لذلك اخذ يفكر في لعب مناورة سياسية يهدف الى قطع الطريق على المؤامرة، وكان فكرة المناورة تقوم على محاولة التقرب من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني(حدكا)، وخاصة سكرتيه العام احمد توفيق)

كوردستان العراق قاعدة لنشاطاتهم، وتطورت العلاقات الكوردية-الايرائية بشكل كبير حتى وصلت الى مستوى من "التبعية" بحيث شاركت بعض المفارز الكوردية مع القوات الايرانية في القضاء على المقاومة الكوردية داخل الاراضي الايرانية⁽⁵⁸⁾.

شجعت الحكومة الايرانية القيادة الكوردية بالضغط على الحكومة العراقية من اجل تحقيق المطالب الكوردية وبالتالي اضعاف الجبهة الداخلية في العراق، ولهذا لم يتوصل الطرفان-العراقي والكوردي- الى اي اتفاق نهائي يضع حدا للقتال الدائر بينهما، حيث استأنفت الحكومة العراقية والحركة الكوردية حيث استأنفت عملياتها العسكرية في كوردستان منتصف آذار 1965، مما دفع الاتحاد السوفيتي الى دعوة الجانبين لنبد القتال وايقاف الحرب، ناصحا الطرفين بالوصول الى الحلول السلمية للقضية. وطلبوا من القيادة الكوردية الابتعاد كثيراً عن ايران وقطع العلاقات معها، وذلك عن طريق المفاوضات والاتفاق مع الحكومة العراقية⁽⁵⁹⁾.

وبسبب الدعم الايراني للحركة الكوردية اتهم وزير خارجية العراق ناجي طالب الحكومة الايرانية في نيسان 1965 باعطاء المساعدات المالية للقيادة الكوردية، التي تضمنت حمولات من المعدات غير المحددة نقلت بواسطة سيارات الجيب لا تحمل ارقاماً، وأكد بأن ايران تنتهج سياسة حلف السننو المعادية تجاه العراق، كما حذر ايران بأن سياستها هذه ستؤدي الى نتائج وخيمة على ايران وعلى حلف السننو⁽⁶⁰⁾.

وصل البارزاني في كانون الاول 1965 الى منطقة بنجوين بهدف السيطرة عليها وتطهيرها من الجيش العراقي، وبدورها رسل الشاه العقيد علي مدرسي الى كوردستان العراق في شباط 1965، وبحوزته عدد من الخرائط العسكرية لمساعدة الثوار الكورد في صد هجمات الجيش العراقي⁽⁶¹⁾. واشتدت حدة المعارك في المنطقه لعدة اسابيع بمساعدة مدفعية الجيش الايراني⁽⁶²⁾. ويبدو ان الحكومة العراقية كانت على دراية تامة بالدعم الايراني لثورة ايلول لذلك قدمت وزارة الخارجية العراقية مذكرة احتجاج الى الحكومة الايرانية اكدت فيها عدم ارتياحها وشجبها على ازدياد حجم المساعدات الايرانية للكورد في العراق من تقديم الاسلحة واستخدام اراضيها لقصف قطعات الجيش العراقي⁽⁶³⁾. وفي بيان لوزير الدفاع اللواء الركن عبد العزيز العقيلي يو 1966/1/3 طلب من ايران بغلق حدودها بوجه الكورد قائلاً: "اننا نامل من جارتنا ايران ان تغلق حدودها بوجه العصاة، هذه الحدود التي اصبحت المصدر الرئيسي لتمويلهم وتموينهم"⁽⁶⁴⁾. كما اكد عبد الرحمن محمد عارف -وكيل رئيس اركان الجيش حينذاك- بان الموقف الايراني من الكورد في العراق ومسالمة دعمهم بكافة اشكال المساعدات وفتح الحدود امامهم يجسد العداء والكره للعراق وبيان ايران اصبحت "الترسانة" التي يتزود منها الكورد بالسلح والغذاء. كما اتهمت الحكومة الايرانية الحكومة العراقية بخرق اراضيها من قبل الطائرات العراقية⁽⁶⁵⁾.

كانت الحكومة الايرانية غير راضية من اتفاقية وقف اطلاق النار، لانها ارادت استغلال الثورة الكوردية لمصلحتها لضعاف الحكومة العراقية من خلال انشغالها بصراعات داخلية، وهنا اتفق الموقف الايراني المعارض للاتفاقية مع موقف المعارضين لها من اعضاء المكتب السياسي للبارتي⁽⁵²⁾.

كما تؤكد وثائق وزارة الخارجية الامريكية، بأن الحكومة الايرانية كانت على دراية بالعناصر المعارضة للنظام داخل المجتمع العراقي، وان الاتصال الايراني المستمر مع الكورد المناهضين للحكومة (المقصود جماعة ابراهيم احمد)، والشبيعة المناهضين لعبد السلام عارف، لم يعط تصوراً جيداً عن الضعف المتأصل في العراق كوحدة سياسية فحسب، بل اغرت الحكومة الايرانية للقيام بعمل مضاد لاسقاط حكومة عبد السلام عارف⁽⁵³⁾.

المهم في الامر، وقع قتال بين جماعة المكتب السياسي برئاسة ابراهيم احمد وقيادة الثورة الكوردية برئاسة مصطفى البارزاني في 12 تموز 1964 بعد انتوجه البارزاني بقواته الى ماوت لحسم الموقف لصالحه وتم تطهير جميع المناطق الخاضعة لنفوذ وسيطرة العناصر الموالية لابراهيم احمد ويقول مسعود البارزاني بهذا الصدد بانه " في عصر يوم 18 تموز 1964 بلغنا ماوت فوجدناها خالية اذ سبق لجماعة ابراهيم احمد ان هربوا منها وعبروا الحدود وسلموا انفسهم للسلطات الايرانية"⁽⁵⁴⁾.

قامت السلطات الايرانية بنقل جماعة المكتب السياسي المنحل الى منطقة (بانه) واسكنوهم فيها، بينما مكث قسم منهم في منطقة سردشت تحت المراقبة المشدده من قبل جهاز الامن الايراني السافاك. وبدعم من السلطات الايرانية، اجتازت جماعة ابراهيم احمد في 17 آب 1964 بعض المناطق في بنجوين وجرى قتال بينهم وبين الثوار الكورد ولحسم الموقف تحركت قوة من البيشمه ركه بأمر من البارزاني وبذلك انسحب جماعة ابراهيم احمد الى داخل الاراضي الايرانية مرة أخرى⁽⁵⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر ان الخلافات بين طرفين القيادة الكوردية، انعكست بشكل سلبي على مسيرة الحركة التحررية الكوردية وعلاقتها الخارجية، خاصة مع ايران، بسبب تسارع الطرفين المتنازعين نحو ايران وبناء علاقات معها على حساب الطرف الاخر بهدف اضعافه ونظراً لتفوق البارزاني من الناحية العسكرية، وسيطرته على ثلثي مساحة كوردستان العراق⁽⁵⁶⁾، وبعد ان كسب البارزاني المعركة ضد جماعة ابراهيم احمد توثقت العلاقات بين الحركة الكوردية بقيادة البارزاني وايران⁽⁵⁷⁾، وتدفقت المساعدات الايرانية الى كوردستان العراق وقامت ايران بفتح حدودها امام عناصر المقاومة الكوردية، وبالمقابل ابدت الحركة الكوردية تعاونها مع ايران في تحجيم نشاط المعارضة الايرانية في كوردستان، خاصة عناصر الحزب الديمقراطي الكوردستاني-ايران، الذين سبق وان اتخذوا من المناطق المحررة من

بالوصول الى القوات الكوردية، ثم تجزئة القطعات الكوردية عن الاتصال ببعضها⁽⁷⁰⁾.

كانت الحكومة العراقية على ثقة تامة بانها قادرة على الانتصار على الكورد والقضاء على الحركة الكوردية. بحيث ان السفير العراقي في طهران تلقى امراً من وزارة الخارجية العراقية باعلام الحكومة الايرانية ان الحكومة العراقية تطلب منع "دخول قوات العصاة المندحرة" الى الاراضي الايرانية ورفض منح حق اللجوء لمصطفى البارزاني في ايران، وذلك انطلاقاً من المصالح المشتركة لمكافحة الخطر الكوردي في البلدين. وفي الوقت نفسه، باشرت الحكومة العراقية عام 1966 بجولة جديدة من المفاوضات مع ايران لحل المشاكل العالقة بين البلدين وقطع المساعدات الايرانية عن الحركة الكوردية المسلحة ولكن دون جدوى⁽⁷¹⁾.

فقدت الحكومة العراقية كل الأمل في احراز النصر العسكري على الثوار الكورد بقيادة مصطفى البارزاني، لذا فكرت في استخدام الاسلوب القديم والتي اعتادت عليه، الا وهو كسب الوقت من خلال اجراء المفاوضات مع الجانب الكوردي، لاسيما بعد فشل خطة (توكلت على الله) وتمخض عن تلك المفاوضات صدور بيان 29 حزيران 1966 لوقف اطلاق النار بين الجانبين، وقد اذاع البيان من قبل رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز نفسه⁽⁷²⁾.

يبدو ان هناك عدة عوامل دفعت بالقيادة الكوردية الى قبول العرض العراقي في التوصل الى حل سلمي كان يتمتع بين الجانبين، من جهة، كانت تحاول ايران مد الجسور مع العراق بعد مجيء عبد الرحمن عارف الى الحكم الذي كان يتمتع بحس عروبي اخف، وانه كان اقل حماساً للتعاون مع القاهرة ودمشق، وزيارة عبدالرحمن البزاز لاحقاً الى ايران لحل الازمة بين البلدين، الامر الذي مهد الطريق امام تعاون عراقي- ايراني مشترك ضد الحركة الكوردية، من جانب آخر، أراد البارزاني استثمار الانتصار العسكري الذي حققته القوات الكوردية في معركة هندرين في آيار 1966، كما ان المفاوضات سوف يمكنه اكثر من دعم التيار المدني في العراق الذي مثله عبد الرحمن البزاز.

وهناك من يرى بان هناك اسباب اخرى، منها تردي الوضع الاقتصادي وخاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار الكورد، لان الحرب التي استمرت لمدة عام ونصف قد دمرت البنية الاقتصادية لهذه المناطق، فضلاً عن شكوك مصطفى البارزاني من موقف شاه ايران تجاه المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني (جماعة ابراهيم احمد)، وقيام الشاه بدفع هذه الجماعة الى شق عصا الطاعة عليه وانضمامهم الى جانب الحكومة العراقية. علماً بان ابراهيم احمد كان لايزال مقيماً في طهران ويتبع تعاليم الحكومة الايرانية، لخلق الفتنه الداخلية بين الفصائل الكوردية لغرض اضعافها وعدم فسح المجال لها لاحراز اي نصر عسكري آخر على الحكومة العراقية⁽⁷³⁾.

دعا عبد الرحمن البزاز، الذي شغل منصب رئيس الوزراء في 21- ايلول 1965 الكورد الى القاء السلاح الا ان مصطفى البارزاني أصر على ضرورة اعتراف الحكومة العراقية بالحكم الذاتي لكوردستان وقد حاول عبدالرحمن البزاز الضغط على الحكومة الايرانية و ايجاد "لغة مشتركة" مع ايران في القضاء على الحركة الكوردية، فبعد توتر العلاقات العراقية - الايرانية حاول البزاز فتح ابواب الحوار والمفاوضات مع الحكومة الايرانية عبر تبادل الرسائل بين الطرفين حول تسوية النزاع الحدودي، عن طريق تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في الحوادث الحدودية، وحاولت الحكومة العراقية بكل الطرق غلق الحدود الايرانية العراقية الامر الذي قد يحرم الكورد، حسب رايها، من الاتصالات بالعالم الخارجي⁽⁶⁶⁾.

وعند تسليط الضوء على الاحداث الداخلية في العراق خلال عامي 1965-1966، من الضروري الاشارة الى ظهور مايسمى انذاك ب "الحلف الاسلامي"، فبعد زيارة ملك العربية السعودية فيصل الى ايران في كانون الاول 1965، ظهرت فكرة انشاء نواة لحلف اسلامي يضم كل من ايران، تركيا والعربية السعودية⁽⁶⁷⁾، ونظراً للتقارب الايراني-السعودي المتصاعد قام عبدالرحمن البزاز بزيارة الرياض للقاء بالعاقل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز وحثه للقيام بدور الوساطة بين ايران والعراق لتسوية الخلافات الحدودية بينهما وبالتالي حرمان القيادة الكوردية من حصولها على المساعدات الخارجية ولاسيما الايرانية. ولتحقيق هذا الهدف وصل وزير الخارجية العراقي الى انقرة في اوائل 1966 بهدف تقوية العلاقات العراقية التركية وكان العامل الكوردي السبب الرئيسي في هذا التقارب علماً بانها كانت الزيارة الاولى لوزير عراقي الى تركيا بعد ثورة 1958⁽⁶⁸⁾.

يظهر مما سبق، ان العامل الكوردي كان المحرك الرئيسي لتقريب وجهات النظر بين هذه الدول ونبذ الخلافات السابقة بينهما، ومن جانب آخر، ارادت حكومة البزاز التهيؤ وبشكل فعال لضرب الحركة الكوردية سواء داخل البلاد او خارجها.

في هذا الاثناء كانت الحكومة العراقية قد اعدت خطة عسكرية باسم خطة (توكلت على الله)، للقضاء على الحركة الكوردية وكان من المقرر المباشرة بتنفيذها في 15 نيسان 1966، الا ان مقتل رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف، اثر سقوط طائرته قرب البصرة في 13 نيسان 1966، وعلى اثره اعلنت القيادة الكوردية في 17 نيسان 1966 وقف القتال لمدة شهر⁽⁶⁹⁾. لكن في الواقع لم يؤد مقتل عبد السلام عارف الى تغيرات جذرية في سياسة الحكومة العراقية الجديدة حيال المسألة الكوردية في العراق، فقد استمر عبد الرحمن عارف على نهج اخيه ولم يقبل بفتح باب المفاوضات، بل مهد الطريق أمام العسكر لتنفيذ خطة (توكلت على الله) من خلال السيطرة على الطريق الاستراتيجي الرابط بين اربيل وحاج عمران لمنع المساعدات الايرانية

للثوار الكورد، واستمر التدريب والتحصير لمدة ثلاث اشهر لتنفيذ الخطة⁽⁷⁹⁾.

وقد كتب مسعود البارزاني عن خطة الهجوم الى رواندوز: "عرض الايرانيون والاسرائيليون اقتراحاً طموحاً للاستيلاء على منطقتي سبيلك و رواندوز و وعدوا بكل مساعدة يقتضيه تحقيق هذا الهدف ... وبناء على هذا جاءنا في 21 آب 1968 ضابط من اسرائيل باسم (دافيدي) واخر ايراني باسم (سرهنك بهلوان) ومثل الثورة المقدم عزيزعقراوي من اجل التنسيق والتعاون"⁽⁸⁰⁾. واكد البارزاني قائلاً: "وبعد عدة اجتماعات ودراسة الموقع موضعياً وتفهم نية الطرفين من هذا الاقتراح والمساندة تبين بأن الجانبين يريدان توريطنا باشراكنا لسياسة البلدين التي ترمي الى توجيه رسالة تحذير للعراق بالخطورة والاثار التي قد تنجم عن التحرش ببلديهما"⁽⁸¹⁾ الا ان حكمة البارزاني وشكوكه بالمخطط دفعه الى رفض الفكرة، وبهذا الصدد يقول مسعود البارزاني: "وفي اجتماع للقيادة برئاسة البارزاني رأى الوالد ان يصرف النظر عن القيام بهذه العملية بسبب ما قد تكلفنا من خسارة كبيرة في ارواح البيشمرکه الى جانب الخسارة السياسية"⁽⁸²⁾

يبدو انه كانت هناك مجموعة من العوامل دفعت بالحكومة الايرانية الى معاداة الحكومة العراقية منها اعلان مجلس قيادة الثورة العراقي في 1968 عن استعداده لاجاد حل للقضية الكوردية، وكذلك التقرب والتعاون الذي حصل بين الاتحاد السوفيتي وقيادة حزب البعث⁽⁸³⁾، فازدادت مخاوف الشاه من تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي في العراق، كما ان الحكم القائم في بغداد قد شرع عام 1969 بأحتضان الايرانيين المناوئين للشاه، مما دفع بالشاه الى استغلال الفرصة بضرب نظام الحكم في العراق لانه حديث الولادة قبل ان يتمكن من تثبيت جذوره. كما ان الشاه كان يخشي من ان زيادة نفوذ حزب البعث وتزعمه العالم العربي، بعد تراجع الدور المصري، وبالتالي منافسة النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة.

فأخذت ايران تسعى جاهداً بخلق الازمات لنظام الحكم في العراق، وشكلت مسألة شط العرب وضرورة ضمان العراق لحقه فيه، القضية البارزة في مجرى الصراع بين البلدين، وبرزت هذه القضية مجدداً عندما حاول العراق، في الخامس عشر من نيسان 1969، ممارسة حقه في تدقيق اوراق السفن المارة في شط العرب، وكرد فعل من جانب الحكومة الايرانية، فأنها اعلنت في التاسع عشر من نيسان عن الغاء معاهدة 1937 المعقودة بين البلدين، بل وصعدت ايران من تأزم الموقف مع العراق عندما مرت سفنها في شط العرب من دون ان تنزل العلم الايراني⁽⁸⁴⁾. وهكذا فان العلاقات السيئة بين العراق وايران دفعت بالاخيرة الى دعم الكورد ضد بغداد الامر الذي ادى الى اصعاف الموقف الداخلي للعراق واضعاف قدرتها على التنافس مع ايران⁽⁸⁵⁾.

قامت الحكومة الايرانية، وكاجراء على عدم رضاها من عقد اتفاقية 29 حزيران 1966 بين القيادة الكوردية والحكومة العراقية، باغلاق الحدود الايرانية بوجه الثوار الكورد احتجاجاً على ما قامت به القيادة الكوردية. لكن الوضع لم يستمر طويلاً ربما لادراك الحكومة الايرانية بأهمية القضية الكوردية بالنسبة لها في ظل تلك الظروف، حيث العلاقات المتوترة بين الحكومة الايرانية والحكومة العراقية بسبب المشاكل الحدودية بينهما، لذا قررت ايران اعاده العلاقات مع القيادة الكوردية وفتح الحدود للثوار الكورد الامر الذي ساعد على بقاء وانتعاش الحركة الكوردية المسلحة بعد ذلك⁽⁷⁴⁾.

استمرت ايران في دعم الكورد ففي عام 1967 ارسل شاه ايران مساعدة مالية للبارزاني، لكي يتسنى لقياده الثورة من صرف رواتب الثوار الكورد⁽⁷⁵⁾. فادركت الحكومة العراقية صعوبة القضاء على الثورة الكوردية مادامت الحدود الايرانية مفتوحة امام الكورد، لذا حاولت بالطرق الدبلوماسية وقف المساعدات للكورد. فزار رئيس العراق عبد الرحمن عارف ايران من هذه الغاية وذلك في اذار 1967 كما زارها طاهر يحيى رئيس الوزراء للهدف نفسه في حزيران 1967 لكن المسؤولين العراقيين فشلوا في اقناع الايرانيين بوقف دعمهم للكورد في العراق⁽⁷⁶⁾.

هنا تقلصت اهمية مكانة الحركة الكوردية في العراق بالنسبة لأيران بعد هزيمة الدول العربية في الحرب مع اسرائيل وخاصه مصر التي ترأست النزعة القومية العربية واصبح موقف ايران من الثورة يعتمد على شكل علاقاتها مع العراق او يبدو بان ايران ارادت فقط الحفاظ على نشاط كوردي محدود ضد العراق.

موقف ايران من القضية الكوردية بعد استلام حزب البعث للسلطة

كانت قوات الثورة الكوردية قد استعدت في حزيران 1968 لشن هجوم على قطعات الجيش العراقي في منطقة (رواندوز)، وكان من المقرر ان يشن الهجوم في ايلول 1968، الا ان وقوع الانقلاب العسكري في بغداد في 17 تموز 1968 حال دون ذلك. وأبدت القيادة السياسية في العراق واعلنت الحكومة الجديدة في 24 تموز بان هناك العديد من الروابط التي تجمع بينها وبين ايران، لاسيما رابطة الجوار والدين المشترك، واكدت القيادة العراقية " اننا سنفعل كل ما في وسعنا خلال وجودنا في السلطة لتقوية تلك الروابط اكثر فأكثر"⁽⁷⁷⁾.

بعد هذه التصريحات الايجابية من الحكومة العراقية تجاه ايران دفع بالشاه الى التريث في مساعدة الكورد للقيام بالهجوم المرتقب على منطقة رواندوز وكتب احد المقربين من القيادة الكوردية "لم يكن الهجوم ممكناً بدون موافقة شاه ايران بسبب مرور العتاد والسلاح اللازم للهجوم عبر ايران الى كوردستان العراق"⁽⁷⁸⁾. رغم ان الشاه كان قد وافق على خطة الهجوم، مسبقاً وسمح بمرور السلاح والعتاد

ويبدو ان الحكومة العراقية ادركت صعوبة المواجهة مع الجيش الايراني والقوات الكوردية في ان واحد، وبذلك حققت التهدة الداخلية ولو بصورة مؤقتة لكي يكون لها الوقت الكافي لتطوير وتسليح الجيش العراقي وخاصة من قبل الاتحاد السوفيتي.

حاولت ايران كثيراً افشال اصدار بيان 11 اذار 1970، فأرسل الشاه رسالة خاصة الى البارزاني اكد فيها استعداد بلاده بتقديم كافة انواع المساعدة له ان عدل عن رأيه في عقد هذا الاتفاق مع حكومة بغداد، وطلب من البارزاني الحضور الى طهران لمناقشة أمر عقد الاتفاقية. فعلاً توجه البارزاني والشيخ بابا علي الى طهران في 15 كانون الثاني 1970، وفي اليوم التالي استقبله الشاه بكثير من الحفاوة وحاول جاهداً اقناع البارزاني في العدول عن عقد الاتفاقية لأن تخدم مصالح الاتحاد السوفيتي، وسيكون عاملاً لتقوية مركز حزب البعث حسب رأي الشاه⁽⁹⁴⁾. فأجاب البارزاني قائلاً: "إن هدف حزب الديمقراطي الكردستاني الاول هو الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان فأذا سلم حزب البعث الحاكم بالحكم الذاتي وقمت انا برفضه فمأذا سيكون موقفي أزاء الحزب وأزاء الشعب الكوردي في العراق وأزاء الامة الكردية جمعاء"⁽⁹⁵⁾.

كما وصل ادريس البارزاني الى طهران في الرابع من اذار 1970 لتلبية لدعوة من جهاز المخابرات الوطنية الايرانية(سافاك)، بهدف مناقشة مستقبل الثورة الكوردية والمفاوضات الكوردية مع الحكومة العراقية، وخلال الاجتماع عبر الجنرال نعمت الله نصيري رئيس جهاز السافاك عن قلق بلاده بخصوص المفاوضات الجارية بين القيادة الكوردية وحكومة بغداد، واعداداً الوفد الكوردي بزيادة المساعدات الايرانية للثورة الكوردية شريطة التخلي عن فكرة عقد اية هدنة مع الحكومة العراقية⁽⁹⁶⁾.

كانت الحكومة العراقية تهدف من التفاهم مع القيادة الكوردية في كوردستان العراق، حرمان الثورة الكوردية بقيادة مصطفى البارزاني من المساعدات الخارجية الايرانية، ووضع حد للتدخلات الايرانية في شؤون العراق الداخلية. ومن جانب اخر، فان قبول البارزاني بالاتفاقية كانت نتيجة انهك الذي اصاب الكورد من هذه الحرب، وادراك القيادة الكوردية بان المعونة الايرانية لها هي لغرض اضعاف الحكومة العراقية لا لانتصار الكورد⁽⁹⁷⁾.

بعد صدور بيان 11 آذار 1970، وقطع البارزاني لعلاقاته مع ايران⁽⁹⁸⁾ وتحول بغداد الى مركز لنشاط الكورد الايرانيين المناوئين لحكم الشاه⁽⁹⁹⁾، ازدادت حمى التحرشات الايرانية بالعراق، اذ شهدت المناطق الحدودية بين البلدين اجراءات استفزازية بهدف تصعيد الموقف بين البلدين، وحشدت ايران قواتها على الحدود مع العراق في المناطق المجاورة لمندلي، وقامت بدعم العناصر الكوردية الهاربة من العراق بهدف احداث القلاقل للحكومة العراقية من جانب القيادة الكوردية، ومن جانب آخر، حشدت قواتها المسلحة على حدود حلبجة

وبدات الصحافة الايرانية من تجديد لهجتها ضد العراق بنشر مقالات تسيء الى مكانة العراق في المنطقة. وبرزت مرة اخرى اهمية القضية الكوردية بالنسبة للسياسة الخارجية الايرانية، حيث اشارت الصحف الايرانية الى استمرار المعارك بين الثوار الكورد والحكومة العراقية، فنشرت (صحيفة كيهان) خبراً مفاده بأن "استمرار المعارك العنيفة في شمال العراق لا زالت مستمرة"، بل واشادت الصحف الايرانية بانتصارات الثوار الكورد بل وبالغت في اعداد القتلى من افراد الجيش العراقي. وبدأت ايران تساعد الثورة الكوردية بشكل علني ومباشر منذ بدايات عام 1969 نتيجة لتدهور العلاقات العراقية الايرانية⁽⁸⁶⁾، وكذلك ازدياد وظهور بوادر الصراع الدولي على النفوذ في المنطقة، ومحاولات الشاه الساعية للسيطرة على الخليج باعتباره حارساً للمصالح الغربية فيها، ولذا ازدادت المساعدات للحركة الكوردية مع ازدياد حدة المعارك بين الاخيرة والحكومة العراقية⁽⁸⁷⁾.

حصل تفاهم بين الحكومة الايرانية وبين كل من الضابطيين العراقيين عبدالغني الراوي وعبدالرزاق النايف وعدد من رؤساء العشائر العربية⁽⁸⁸⁾ للقيام بانقلاب عسكري على نظام الحكم في بغداد، وازدادت ايران اشراك قيادته الكوردية في الانقلاب المذكور، وبناء على طلب من الحكومة الايرانية وصل عبدالرزاق النايف وعبدالغني الراوي الى حاجي عمران بهدف اقناع قيادته الكوردية التعاون في تنفيذ الانقلاب⁽⁸⁹⁾. وفي شهر آب 1969 توجه مصطفى البارزاني الى طهران رافقه محمود عثمان، بناء على دعوة رسمية من شاه ايران واشترك في الاجتماعات التي التقى فيها المسؤولون الايرانيون مع كل من عبدالغني الراوي وعبدالرزاق النايف اعداد خطة الانقلاب⁽⁹⁰⁾.

وصل الى مقر البارزاني في قرية حاج عمران في 11 تشرين الاول 1969 كل من عبدالغني الراوي و عبدالرزاق النايف، ومعهما سعد صالح جبر واحمد الجليبي، وبعد مداوات طويلة بين الجانبين رفض البارزاني الاشتراك في الانقلاب، ويبرر مسعود البارزاني عدم اشتراك القيادة الكوردية بالانقلاب المزعوم لانه: "تبين لنا انهم لم يكونوا يملكون حلاً معقولاً للقضية الكوردية"⁽⁹¹⁾.

اما بخصوص جواب قيادته الكوردية للحكومة الايرانية كتب البارزاني يقول: "ليس لنا علاقة بهذا المخطط ونرجوا ان لا يعيد هولاء الكرة بالمجيء الينا او الاتصال بنا"⁽⁹²⁾. وهكذا انتهت علاقة الثورة الكوردية مع الذين كانوا يريدون القيام بالانقلاب بدعم ايراني صرف.

لم يتوقف الاهتمام الايراني بعد فشل المحاولة الانقلابية ضد النظام في بغداد⁽⁹³⁾. بل هناك من يرى بأن فشل المحاولة الانقلابية المدعومة من قبل الحكومة الايرانية، كان سبباً مباشراً للتقارب بين الجانبين العراقي والقيادة الكوردية الذي انتهى بصور بيان 11 اذار 1970 والذي حصل بموجبه الشعب الكوردي على الحكم الذاتي في العراق. لان فشل المحاولة اوجد وضعاً عدائياً بين الدولتين الايرانية والعراقية، واعتبرته العراق تدخلاً في شؤونه الداخلية من قبل الجانب الايراني،

العراق على التنازل لايران وايجاد حل للمشاكل الحدودية العالقة بين البلدين.

• كانت ايران تخشى من اية اتفاقية تحصل بين الحكومة العراقية والقيادة الكوردية وتحاول جاهدة افشال عقدها كما حدث عند توقيع بيان 11 اذار 1970 حيث شعرت ايران بانها موجهة ضدها وانها سوف تؤدي الى استقرار الاوضاع في العراق الامر الذي يشكل عائقا امام الطموحات الايرانية في السيطرة على الخليج. وهكذا يمكن القول بان الموقف الايراني من القضية الكوردية كان يخضع لتاثيرات المشاكل الكبيرة في المنطقة مثل التنافس بين العراق وايران للسيطرة على الخليج.

• يبدو ان هدف الحكومة العراقية من عقد بيان 11 اذار 1970 هو عزل الكورد عن استلام المساعدات الخارجية الايرانية ومنع التدخل الايراني عن طريق الكورد في شؤون العراق الداخلية وبعدها قيام الحكومة العراقية التقرب اكثر من الكورد والقضاء على الحركة التحررية الكوردية في العراق عن طريق شراء ذمم السياسيين والعسكريين ورؤساء العشائر من الكورد. ومن جانب اخر فان الحكومة العراقية ارادت تحديث وتوسيع جيشها عن طريق الاتحاد السوفيتي للوقوف امام طموحات شاه ايران في منطقة الخليج واستخدام الجيش بعد تحديث تسليحه ضد الكورد.

• نتيجة العلاقات الجيدة بين ايران واسرائيل فانها كانتا تريدان استمرار القتال في العراق الامر الذي يحول دون ارسال العراق قوات الى سوريا والاردن ضد اسرائيل وانشغال الجيش العراقي بالحرب في كوردستان العراق.

• كانت للمساعدات الايرانية للثورة الكوردية، أهمية لا يستهان بها، اذ تمكنت القيادة الكوردية بواسطتها من السيطرة على مناطق شاسعة في كوردستان، وإنزال هزائم كبيرة بالجيش العراقي خلال المعارك التي دارت بينه وبين قيادة الحركة الكوردية في العراق.

4. الهوامش

- 1- د.غانم محمد الحفو، د.عبد الفتاح البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958، (اربييل: 2005)، ص11
- 2- جلال الطالباني، كوردستان والحركة القومية الكردية، ط2، (بيروت: 1971)، ص277 "د.سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، (لندن: 1990)، ص36.
- 3- د.سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص36.
- 4- د.سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص36 "د.عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية، ملاحظات تاريخية ودراسات اولية، ط1، (اربييل: 2001)، ص66.
- 5- أزهار عبدالكريم عبدالوهاب، الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1983، ص123 "د.سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص36.

في مناطق طويلة وبيارة وسازان، بل وقامت السلطات الايرانية بأعتقال عدد من رؤساء العشائر ورجال الدين في المناطق الايرانية المتأخمة لحدود قضاء حلبجة، بذريعة عدم قيامهم بالطعن في العراق واتصالهم بالحزب الديمقراطي الكوردستاني⁽¹⁰⁰⁾.

وتزامنت مع هذه الاعتقالات والتحشدات الايرانية، قيام الصحف الايرانية بشن حملات معادية للعراق. وشهد النصف الثاني من عام 1970، تصعيداً في تبادل الاتهامات بين البلدين وتزامن مع ذلك مطالبة القيادة الكوردية بتنفيذ بنود 11 آذار 1970 وخاصة فيما يخص مسألة تحديد الحدود الادراية لمنطقة الحكم الذاتي الكوردية، واستغلت الصحافة الايرانية مسألة انعدام الثقة بين الحكومة المركزية والقيادة الكوردية، حيث بدأت بنشر اخبار البارزاني مؤكدة بانه " أنذر الحكومة العراقية بوجود تنفيذ البنود الخاصة بتعيين حدود كوردستان وإلا فإن الاصطدامات ستتجدد بين الطرفين"⁽¹⁰¹⁾. واكد (راديو بيكي ايران) بان البارزاني قال "إذا لم تنفذ جميع بنود البيان الصادر عن اتفاقه 11 آذار الماضي على وفق المراحل المتفق عليها، وأذا لم تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة في إعمار الالوية الاربعة في كوردستان العراق وفق اتفاقية 11 آذار، فعندها نضطر الى سحب وزرائنا الاربعة من الهيئة الوزارية للحكومة العراقية، وعدم التزام بما يترتب علينا بموجب البيان المذكور ونستأنف القتال مرة أخرى"⁽¹⁰²⁾.

حاولت السلطات العراقية، بعد عقد اتفاقية آذار، استغلال مصطفى البارزاني في صراعه مع الايرانيين، لكن تلك المحاولات كانت مصيرها الفشل. وذلك لعدم رغبة البارزاني في تخريب علاقاته مع الجانب الايراني، لانه لم يكن يثق أساساً بالحكومة العراقية وكان يعتقد بان العراقيين سيخلون بالاتفاقية معه، كما ان الدعم الايراني للقضية الكوردية في تلك الفترة كان له ثقله.

3. نتائج البحث

- كانت الحكومة الايرانية تامل في تقديمها لمساعداتها للحركة الكوردية في كوردستان العراق تحييد الحركة التحررية الكوردية في كوردستان ايران وفك التضامن بين الكورد في كلتا البلدين.
- يبدو ان الحكومة الايرانية ارادت في مساعداتها للحركة الكوردية في كوردستان العراق في اضعاف حكومة بغداد والضمان لنفسه نوع من السيطرة المباشرة على الحركة الكوردية في العراق عن طريق المساعدات واحداث انشقاق في الحركة التحررية الكوردية لادامة الصراع بين حكومة بغداد والقيادة الكوردية وبين قيادة الحركة التحررية الكوردية نفسها.
- خلق المشاكل للعراق عن طريق دعم الكورد وزعزعة الاوضاع الداخلية كرد فعل على المطالبة العراقية بشط العرب وبهدف اجبار

- 6- الوقائع العراقية (جريدة)، 28 تموز 1958 " خالد خالد، كيف تعالج الدساتير العراقية الحقوق القومية للشعب الكردي (دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق)، ط1، (ستوكهولم:1990)، ص27-28 .
- 7- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق 1946-2001، (بيروت:2001)، ص72-73.
- 8- و.د.م.ح ، كتاب السفارة العراقية في طهران ، س/360/1 في 1958/8/21.
- 9- نقلًا عن: محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، (بيروت:1966) ، ص404 .
- 10- و.د.م.ح ، كتاب السفارة العراقية في طهران ، س/360/1 في 1958/8/21 .
- 11- وثائق وزارة الداخلية، ملفات الحدود، كتاب السفارة العراقية في طهران ، س/360/1 في 1958/8/21 " د.موسى الموسوي، إيران في ربيع قرن، (د.م:1972)، ص145-155 " اسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، (لندن:1986)، ص255 .
- 12- جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: د.عبدي حاجي، ط1، (بيروت:1992)، ص247 " صلاح إبراهيم عبد القادر النقيب، المجمع الكردي في كردستان إيران دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (سابقاً)، الجامعة المستنصرية، 1988، ص135 .
- 13- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الكرد وثورة 14 تموز 1958 - 11 أيلول 1961 ، (كردستان:1990)، ص62.
- 14- سعيد خديده علو، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية 14 تموز 1958 - 8 شباط 1963، (عمان:2007)، ص228. ترجع بداية اتصال الحكومة الإيرانية بالقيادة الكردية في العراق إلى أواخر العهد الملكي، عندما أرسل جهاز السافاك في بداية سنة 1958، العقيد عيسى ئزمان إلى كردستان العراق سرًا، بهدف تقصي الحقائق ميدانيًا عن الأوضاع العامة للكردي. سامي شورش، تنوع الكرد في العراق، مدخل إلى السياسة ، ط1، (أربيل:2000)، ص9-10 .
- 15- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة ايلول 1961-1975، ج3، (أربيل:2002)، ص63-67 . قحطان احمد سليمان، سياسة العراق الخارجية من 14 تموز 1958-8 شباط 1963، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978، ص437.
- 16- عيسى ئزمان، نهيني يه كان به سنتنى به يمانى به 1975 ئه لجزائرله رشيفى ته واو نهيني ساواك)، وه ركيان ناسر ئيبراهيم، (سويد، 1997)، ل60.
- 17- عبدالله احمد رسول البشدرى، اندلاع ثورة ايلول المجيدة، ج2، ترجمة: محمد صالح عقراوي، مراجعة وتقديم: جرجيس فتح الله، (أربيل:2001)، ص110-131.
- 18- مسعود البارزاني، المصدر السابق، 1961-1975، ص363-364.
- 19- المصدر نفسه ، ص371 .
- 20- مقتبس عن: محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، ط2، (بيروت:1985)، ص348 .
- 21- احمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، ط1، (بغداد:1989)، ص36.
- 22- شاكر خدو، المسألة الكردية في العراق المعاصر، ترجمها عن الروسية: د.عبدي حاجي، ط1، (دهوك:2008)، ص265.
- 23- المصدر نفسه ، ص265.
- 24- سامي شورش، كردستان والاكرد، الحركة القومية والزعامة السياسية، ادريس بارزاني ... نموذجًا، ط1، (أربيل:2001)، ص91.
- 25- المصدر السابق، ص266.
- 26- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية ثورة ايلول 1961_1975، ج3، ص ص 84_90 " كاظم حبيب، لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، ط2، دار نارس، (أربيل _ 2005)، ص ص 297 - 298 .
- 27- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية ثورة ايلول 1961_1975، ج3، ص 96 " للمزيد ينظر: شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق 8 شباط 1963-17 تموز 1968، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2005، ص 102 وما بعدها.
- 28- أ. كاوه، قضية كردستان الجنوبية والافاق المستقبلية، ط2، (د.م:1991)، ص 66 " للمزيد عن عملية دجلة واشترك الدول الاقليمية والغربية فيها ينظر: عبدالفتاح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية التحررية دراسات ووثائق، (أربيل:2004)، ص ص 351 - 368.
- 29- د.كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958-1964، (السليمانية:2004)، ص227. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، من حوادث المفاهيم الى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، (بيروت:1999)، ص258 .
- 30- ش. ج. اشريان، الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق 1961 _ 1968، عربي: ولاتو ، ط 1 ، دار الكاتب، (بيروت _ 1978) ، ص 104 " حس أرفع، الشعب الكردي دراسة تاريخية وسياسية، ترجمة: عبد الرزاق محمد القيسي، (السليمانية:2011)، ص337.
- 31- جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958-1968، ط8، (بغداد:2005)، ص287.
- 32- د.سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص268.
- 33- علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص254. 1- 33- 34- شاكر خدو، المصدر السابق، 274.
- 35- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة أيلول 1961 - 1975، ج3، (أربيل:2002)، ص98.
- 36- غسان شربل، جلال طالباني يتذكر، القسم الرابع، الوسط (مجلة)، العدد(358)، لندن، 7 كانون الثاني 1998، ص30.
- 37- شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان اهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من 1958-1980، (أربيل:2007)، ص182.
- 38- شاكر خدو، المصدر السابق، ص275.
- 39- المصدر نفسه، ص276.
- 40- د.عبد الفتح علي البوتاني، الحركة القومية الكردية ...، ص353.
- 41- د.سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص182، عبدالله البشدرى، المصدر السابق، ص122.
- 42- جوناثان راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة: فادي حمود، (بيروت:1997)، ص248.
- 43- د.عبد الفتح بوتاني، الحركة القومية الكردية ...، ص384.
- 44- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1961-1975، ص133.
- 45- مركز برسي اسناد تاريخي وزارت اطلاعات، جنبش جب به روايت اسناد ساواك "حزب دمكرات كردستان ايران"، جاب اول، (تهران: 1378)، جلد اول، ص232.
- 46- شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكردية في كردستان العراق 8 شباط 1963-17 تموز 1968، (أربيل:2006)، 191.

- 47- سامي شورش، كردستان والأكراد...، ص92 "سامي شورش، تنوع الكرد...، ص18.
- 48- ¹⁾ مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1975-1961، ص137، علي سنجاري، الحركة التحررية الكوردية (مواقف وآراء)، ط1، (دهوك:1997).
- 49- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1961-1975، ص133-143.
- 50- شيرزاد زكريا محمد، المصدر السابق، ص192.
- 51- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1975-1961، ص133، سامي شورش، تنوع الكرد...، ص20.
- 52- كزاش اطالعات خارجي، شماره، 4/2367، در تاريخ1343/2/12، خلي محرماني، به اداره كل سوم رياست ساواك كرمانشاه، موضوع: اختلاف بين سران حزب بارت. نقلاً عن: مركز بررسي اسناد تاريخي وزارت اطلاعات، ص232.
- 53- برقية من وزارة الخارجية الامريكية الى السفارة الامريكية في ايران/ واشنطن 3 ايلول 1964. نقلاً عن: مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، بدايات الاتصالات الكوردية والادارة الامريكية 14 آذار 1964-26 تشرين الثاني 1965 من خلال عدد من وثائق وزارة الخارجية الامريكية، تقديم د.عبد الفتاح علي البوتاني، (دهوك: 2008)، ص8.
- 54- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1961-1975، ص147.
- 55- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1961-1975، ص147-148، عمار علي السمر، شمال العراق 1975-1958 دراسة سياسية، (بيروت:2012)، ص302.
- 56- كريس كوزييرا، ميژوي كورد لة سةدى 19-20، وقرطيراني: محمد ريانى، (تاران:1369)، ل392.
- 57- مايكل ام غينتر، كورد العراق الام والامال، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، (اريل: 2012)، ص45.
- 58- د.دلبر اسماعيل حقي، العامل الكوردي في الحرب العراقية-الايروانية، مجلة زانكو(المجلة العلمية لجامعة صلاح الدين)، مج1، ع2، (اريل:1998)، جبرارد جالياند، شعب بدون وطن الكرد وكردستان، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، (اريل:2012)، ص172-173.
- 59- مهفان بامرني، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكوردية 1945-1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 2006، ص171.
- 60- مركز الدراسات الكوردية وحفظ الوثائق، المصدر السابق، ص21.
- 61- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص188.
- 62- أمين سامي الغمراوي، قصة الاكراد في شمال العراق، (القاهرة: 1967)، ص395، شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص198-199.
- 63- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، (بغداد:1966)، ص262.
- 64- أمين سامي الغمراوي، المصدر السابق، ص394-395.
- 65- اوغارا اوبلانس، النضال التحرري لكردستان العراق مديرية الاستخبارات العسكرية العامة المعاونة الاولى (سري للغاية) (د.م.د.ت)، ص139.
- 66- شاكر خدو، المصدر السابق، ص321-324، د.منوچهر بارسادوست، ريشه هاى تاريخي اختلافات جنك عراق وايران (1514-1980)، (تهران:1367)، ص180.
- 67- اوغارا اوبلانس، المصدر السابق، ص142.
- 68- شاكر خدو، المصدر السابق، ص324.
- 69- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1975-1961، ص133-172. د.كونتر دشدر، احفاد صلاح الدين الايوبي "الكورد الشعب الذي يتعرض للخيانة"، ترجمة عبد السلام، ط2، (دهوك:2000)، ص269.
- 70- ايوب بارزاني، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية 1975-1958، (جنيف:2011)، ص2289، كريس كوجيرا، زيده رى بهرى 336.
- 71- د.حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي 1914-2004، ط1، (القاهرة:2005)، ص362. د.دلبر اسماعيل حقي، المصدر السابق، ص7.
- 72- ماريون وبيتر سلوجت، العراق الجديد من الثورة الى الديكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة الزهراء للاعلام العربي، (د.م. : 1992)، ص160 "مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1975-1961، ص183.
- 73- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص210-213.
- 74- المصدر نفسه، ص219.
- 75- ماريو وبيتر سلوجت، العراق الحديث من الثورة الى الديكتاتورية، ترجمة: مركز الدراسات والترجمة الزهراء للاعلام العربي، ص160-161، شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص221.
- 76- عمار علي السمر، المصدر السابق، ص323.
- 77- روح الله رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1941-1973، دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة: علي حسين فياض وعبدالمجيد حميد جودي، (البصرة:1984)، ص436.
- 78- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص233.
- 79- المصدر نفسه، ص250.
- 80- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1961-1975، ص207.¹⁾
- 81- المصدر نفسه، ص207.
- 82- المصدر نفسه، ص207.
- 83- اوغارا اوبلانس، المصدر السابق، ص152.
- 84- باسم السيد قاسم السيد محمود السامرائي، سياسة ايران الخارجية تجاه العراق 1968-1979، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد: 2002، ص51-52. أ. كاوه، قضية كردستان الجنوبية وآفاق المستقبلية، ط2، (مطبعة كتل: 1991)، ص71-72 ماريون وبيتر سلوجت، المصدر السابق، ص192.
- 85- اوفرا بينغوي، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة: عبد الرزاق عبدالله بوتاني، (اقليم كردستان العراق:2014)، ص44.
- 86- باسم السيد قاسم السيد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص52.
- 87- د.حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص362 "سامي شورش، تنوع الكرد...، ص23.
- 88- للتفاصيل عن هذا الموضوع راجع: جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصادم، ذكريات في السياسة العراقية 1967-2000، (بيروت:2003)، ص117 ومابعدها.
- 89- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1975-1961، ص222-223.
- 90- شكيب عقراوي، المصدر السابق، ص275.
- 91- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1975-1961، ص223.¹⁾
- 92- المصدر نفسه، ص223.

- 93- رةقيق رةحمان مام خول، مستةفا بارزاني نيان وروول وهتولويستي لة
ثيشهاته سياسيةكاندا 1970-1958، (هتولير:2012)، ل203.
- 94- مسعود بارزاني، البارزاني والحركة التحررية...، ج3، 1961-1975،
ص236
- 95- المصدر نفسه، ص236.
- 96- ايوب بارزاني،الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية
1975-1958،(جنيف:2011)، ص326.
- 97- ينظر ديفيد مكدووال، الكورد شعب انكر عليه وجوده، ترجمة: عبد السلام
النقشبندي،(اربيل:2012)، ص131.
- 98- ماريون ويبترسلوجات، المصدر السابق، ص 194.
- 99- ديفيد مكدووال، الكورد شعب...، ص105.
- 100- باسم السد قاسم السيد محمود السامرائي، سياسة ايران الخارجية تجاه
العراق 1968-1979، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي
للدراسات العليا، 2000، ص60.
- 101- باسم السد قاسم السيد محمود السامرائي، المصدر السابق، ص69.
- 102- نقلا عن: المصدر نفسه، ص 69.

سیاسهتا ئیرانی بهرامبەر دۆزا کوردی ل عیراقی 1963-1970

پۆخته:

بابهتی سیاسهتا ئیرانی بهرامبەر دۆزا کوردی ل عیراقی ژ بابتهتین زۆر گرنگه، چونکه فی سیاسهتی رۆی خو لسهر دوزا کوردی هه بوویه نه فجا نه و رۆل چ رۆلهکی پوستیف بیت یان ژی نیکه تیف بیت، ئاشکرایه کو سیاسهتا ئیران لدهمی فی فه کولینی گریدابی ئاستی په یوه ندیین ههردوو وهلاتان عیراقی و ئیرانی بوویه. بو نمونه ئیران ل دهسپیکا دهسهلاتی عبدالکریم قاسمی ب چافی گومانی بهری خو ددا حکومهتا عبدالکریم قاسمی ژ بهر ههلوستی وی ژ ئیکهتیا سوختی و بهرزبونا رۆی پارتا کومونیسستا عیراقی وهلوستی حکومهتا وی ژ مافین نهتهوهی یین کوردان ل عیراقی، لی ئیرانی پشتی بهرپابوونا شورهشا ئیلونی 1961 ههولدا وان پیشهاتین نوی ل گوره پانا عیراقی د بهرزه وهندی یا خودا بکارینت نه و ژی ب پیشکیشکرنا هاریکاریین جورا جوژ بو شورهشا کوردی ب مه ره ما کفاشتنا لسهر حکومهتا عبدالکریم قاسمی ولاوازکرنا وی، چونکه نه و (ئیران) دترسیا کارتیکرنا شورهشا ئیلونی بگه هته دناف کوردستانا ئیرانی دا کو دی بیته نه گهر نه بهرقراربوونا کادانین نافخویی. ئیرانی ههدهم ههول ددا ژبو ژ سه رنه کهفتنا پروژی هه ر ئاگرهسته کی دناقبه را سه رکردایه تیا کوردی و حکومهتا عیراقی وهنده که سایهتی پالدانان ژبو هندئ نه و پروژه سه رنه کهفیت ژبو دروستکرنا ئاسته نکان بو رژیما عیراقی، بو نمونه وهکی یا ل سالا 1964 جیبوی دهمی ئاگرهسته که هاتیه ئیمزاکرن دناقبه را حکومهتا عیراقی و سه رکردایه تیا کوردی. دیسان ئیرانی هه موو هه ولدان بو دروستکرنا ئاریشان بو رژیما عیراقی پشتی پارتا (البع العربي الاشتراکی) هاتیه سه ر دهسه لاتی، و ئیرانی گه له گ هه ولدان پروژی 11 ئاداری 1970 سه رنه کهفیت دناقبه را حکومهتا عیراقی و سه رکردایه تیا کوردی لی نه ف چهنده بی مفا بوو. په یقین سه ره کی: دۆزا کوردی، سیاسهتا ئیرانی، کورد ل عیراقی، به یانناما 11 ئاداری 1970.

Iran's policy toward the Kurdish issue in Iraq 1963-1970

Abstract:

The subject of Iran's policy toward the Kurdish cause in Iraq is one of the significant subjects because it has both a positive and negative impact on the Kurdish question in Iraq. Noticeably, this policy was changing in the course of this research depending on the level of relations between the two states. For instance, Iran, at the outset of Abulakareem Qasim's reign, was suspicious about Qasim's government and had worries from it because the latter was approaching the Former Soviet Union and also due to the emergence of the Iraqi Communist Party and the stance of its government on the national rights of Kurds in Iraq. After the eruption of the Aylul Revolution of 1961, Iran endeavored to use the new developments on the Iraqi arena into its advantage by supporting the Kurdish Revolution both logistically and financially with the aim of pressuring and undermining Qasim's government because Iran was afraid of the revolution to extend to the Kurdish territory inside Iran which was to cause internal destabilization. Iran was always trying to fail any truce between the Kurdish leadership and the Iraqi government and was pushing some figures to refuse the truce like what happened in 1964 when an armistice was signed between the Iraqi government and the Kurdish leadership but Iran pushed a group of the KDP Politburo members to reject the armistice of 1964 to destabilize the order in Iraq. Furthermore, Iran tried very hard to create troubles and crises for the Iraqi regime after Al-Baath came to power; it tried everything in its power to bring failure to the March, 11th Declaration of 1970 (Iraqi-Kurdish Autonomy Agreement) between the Iraqi government and Kurdish leadership by tempting the Kurdish leadership but their attempts did not materialize.

Keywords: Kurdish issue, Iran's policy, Kurds in Iraq, statement March 11, 1970. □